الاوامر والقرارات

وزارة الشؤون الاجتماعية

اتفاقية مشتركة قومية

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 27 جويلية 1991 يتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 3 للاتفاقية المشتركة القومية لتجارة الجملة ونصف الجملة والتفصيل.

ان وزير الشؤون الاجتماعية،

بعد الاطلاع على مجلة الشغل الصادرة بالقانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 افريل 1966 وخاصة الفصل 37 وما بعده.

وعلى القرار المؤرخ في 23 جويلية 1976 المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المشتركة القومية لتجارة الجملة ونصف الجملة والتفصيل.

وعلى القرار المؤرخ في 28 افريل 1983 المتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 1 لهذه الاتفاقية المضي بتاريخ 16 مارس 1983.

وعلى القرار المؤرخ في 17 مارس 1989 المتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 2 لهذه الإتفاقية المضى بتاريخ 22 فيفري 1989.

وعلى الاتفاقية المشتركة القومية لتجارة الجملة ونصف الجملة والتفصيل المضاة بتاريخ 8 افريل 1976 والمعدلة بالملحقين المذكورين اعلاه.

وعلى رأي اللجنة الاستشارية للاتفاقيات المشتركة.

قـــرر مـــا يـــأتـــي :

الفصل الاول ـ تمت المصادقة على الملحق التعديلي عدد 3 للاتفاقية المشتركة القومية لتجارة الجملة ونصف الجملة والتفصيل المضى بتاريخ 2 جويلية 1991 والمصاحب لهذا القرار.

الفصل 2 ـ تنطبق وجوبا احكام هذا الملحق التعديلي على جميع المؤجرين والعملة التابعين للنشاطات المضبوطة بالفصل الاول من الاتفاقية المشتركة القومية المشار اليها اعلاه وذلك في كامل تراب الجمهورية.

الفصل 3 ـ بالنسبة للمؤسسات التي منحت لاعوانها الزيادات المنصوص عليها بمنشوري الوزير الاول عدد 31 وعدد 84 المؤرخين في غرة افريل 1988 و 9 أكتوبر 1988 والمتعلقين باسناد منحة انتاج تكميلية لاعوان المؤسسات العمومية، وبالامر عدد 1889 المؤرخ في 10 نوفمبر 1988 والمتعلق بالترفيع في المنحة الاضافية المؤقتة فانه يقع تطبيق جداول الاجور المرفقة بالملحق التعديلي المصاحب مع توقيف منح الزيادات المذكورة اعلاه.

ويحتفظ العملة عند الاقتضاء بالفارق بين الاجور المعمول بها في موفى شهر ماي 1988 مضافة اليها الزيادات الواردة بالمنشورين والامر السابق ذكرها من جهة وبين الاجور المنصوص عليها بالجدولين عدد 3 و 4 المرفقين بالملحق التعديلي عدد 2 المصادق عليه بالقرار المؤرخ في 17 مارس 1989 من جهة اخرى، ويصرف هذا الفارق في شكل منحة فارق الاجر.

تونس في 27 جويلية 1991.

وزير الشؤون الاجتماعية
احمد السماوي

اطلع عليه
الوزير الاول
حامد القروي